برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-2015/2/10

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

تحديث عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2015/4
9 January 2015
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع برنامج الأغذية العالمي على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة: السيد أمير عبد الله هاتف: 066513-2401

كبيرة موظفي العلاقات الخارجية، شعبة الشراكات بين الوكالات، نيويورك: السيدة K. Manente karin.manente@wfp.org

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

موجز تنفيذي

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو قرار تعتمده الجمعية العامة[1] كل أربع سنوات لتحديد مستوى فعالية عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم بلدان البرنامج في جهودها الإنمائية. ويعيّن الاستعراض توجهاً للسياسات لأغراض التعاون الإنمائي وطرائق التنفيذ على المستوى القطري بما يتمشى مع السياق المتغير للتعاون الإنمائي الدولي. ويغطي الاستعراض الشامل الحالي للسياسات الفترة 2013-2016.

وتستخدم الجمعية العامة هذه الأداة لتقدير فعالية وكفاءة واتساق وأثر ما يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من دعم للبلدان النامية في سعيها لتحقيق أولوياتها والوفاء باحتياجاتها الإنمائية.

ويستعرض كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في الجزء السنوي المتعلق بالأنشطة التنفيذية، ما تم على نطاق المنظومة من تنفيذ للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ويُدخلان التعديلات أو يصدران مقررات جديدة؛ وهذه المقررات ملزمة **للبرنامج**.

وتقدم هذه الوثيقة تحديثاً عن التدابير التي اتخذها **البرنامج** فيما يتعلق بكل مقرر مما ينطبق على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، كما تقدم مخططاً زمنياً للتنفيذ في المستقبل. وهي تركز على المقررات التي تتطلب اهتماماً من جانب المجلس التنفيذي و/أو المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

[1] A/RES/67/226

مقدمة

1- قدمت أمانة **البرنامج** إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام 2014،[2] تحديثاً عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل)، ركزت فيه على مقررات الاستعراض الشامل التي تتطلب اهتماماً من جانب المجلس. وتقدم هذه الوثيقة تحديثاً ثانيا.

2- ويجري كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة استعراضاً لتنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاستعراض الشامل، يمكنهما أن يعدلا في إطاره المقررات السابقة أو أن يضيفا مقررات جديدة. ويعكس هذا التحديث المقررات الأخيرة التي تتصل **بالبرنامج.**

3- ويقدم الجدول 1 نظرة عامة لانخراط المجلس في الاستعراض الشامل سنة بسنة. ويتضمن الجدول 2 نصوصاً تتعلق بمقررات الاستعراض الشامل ذات الصلة وتفاصيل التدابير التي يجري اتخاذها من جانب أمانة البرنامج.

4- أما الجدول 3 فهو جديد ويقدم تحديثاً للتنفيذ المتصل بالتدابير ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وذلك وفقاً لطلب المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2014 في إطار البند 11 من جدول الأعمال.

5- وكان تقرير الأداء السنوي قد تضمن معلومات عن تنفيذ الاستعراض الشامل عموماً منذ عام 2014 امتثالاً لمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،[3] ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.[4]

6- وسيعكس الاستعراض الشامل القادم (2017-2020) نتائج خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي ستعتمدها الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول 2015.

7- وكجزء من التحضير للاستعراض الشامل القادم، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرار[5] اتخذه عام 2014 إجراء حوار مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن الموقع الذي يحتله جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بالحوكمة فيه. وستقدم التحديثات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الجزء السنوي المتعلق بالأنشطة التنفيذية في كل من عامي 2015 و2016.

8- وستبقي أمانة البرنامج المجلس التنفيذي على اطلاع من خلال تحديث آخر عن تنفيذ الاستعراض الشامل ستقدمه خلال الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2016. كما يمكن تقديم تحديثات إضافية إلى المجلس التنفيذي في عامي 2015 و2016.

[2] WFP/EB.1/2014/11-A/Rev.1
[3] E/RES/2013/5
[4] CL 148/LIM/6
[5] E/RES/2014/14

الجدول 1: عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي في الاستعراض الشامل (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)

البند	المقرر	المرجع	2013	2014	2015
المقررات الصادرة عن الاستعراض الشامل					
1	توسيع قاعدة المانحين	الاستعراض الشامل، الفقرة 35؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 14	وافق المجلس في دورته السنوية على استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد (2013- 2017).	قدمت المديرة التنفيذية تحديثاً في سياق الملاحظات الافتتاحية في الدورة العادية الأولى. وافق المجلس على استراتيجية الشراكة المؤسسية (2014-2017) في دورته السنوية. قدمت المديرة التنفيذية تحديثاً أثناء تقديمها تقرير الأداء السنوي إلى المجلس في دورته السنوية. وافق المجلس في دورته السنوية على تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي تضمّن معلومات بشأن هذه المساءلة.	سيرد تحديث في تقرير الأداء السنوي الذي سيقدم إلى المجلس في الدورة السنوية للموافقة عليه.
2	الكتلة الحرجة	الاستعراض الشامل، الفقرة 39؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 15؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 15؛ الجمعية العامة 2013،[6] الفقرة 5		كجزء من استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة، أجريت مشاورة غير رسمية حول الموارد الأساسية، بما في ذلك الكتلة الحرجة للموارد الأساسية. وأدرجت الحصيلة في الوثيقة "أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**"، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.	
3	الحوارات المنظمة بشأن كيفية تمويل النتائج الخاصة بالتنمية	الاستعراض الشامل، الفقرة 46؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 13؛	تضمن إعداد خطة الإدارة مشاورات غير رسمية عن تمويل النتائج؛ ووافق المجلس على خطة الإدارة في دورته العادية الثانية.	تضمن إعداد خطة الإدارة مشاورات غير رسمية عن تمويل النتائج؛ ووافق المجلس على خطة الإدارة في دورته العادية الثانية.	سيشمل إعداد خطة الإدارة مشاورات غير رسمية عن تمويل النتائج؛ وستقدم خطة الإدارة إلى المجلس في دورته العادية الثانية للموافقة عليها.

[6] A/RES/68/229

الجدول 1: عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي في الاستعراض الشامل (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)

البند	المقرر	المرجع	2013	2014	2015
		المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 17			
4	اعتماد أطر استرداد كامل التكلفة	الاستعراض الشامل، الفقرة 53؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 16		**البرنامج** ممتثل بذلك فعلا. وقد تم إقرار السياسة أثناء المشاورات حول تكاليف الدعم غير المباشرة وانعكس ذلك في الوثيقة "أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**"، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.	
5	تبسيط أدوات البرمجة	الاستعراض الشامل، الفقرة 119		وافق المجلس على تبسيط وتنسيق إجراءات الموافقة على البرامج القطرية في دورته العادية الأولى.	
6	تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين	الاستعراض الشامل، الفقرة 128؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 20	أدرجت حصة **البرنامج** في خطة الإدارة لعام 2014 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.	أدرجت حصة **البرنامج** في خطة الإدارة لعام 2015 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.	ستدرج حصة **البرنامج** في خطة الإدارة لعام 2016 التي ستقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية للموافقة عليها.
7	استعراض وثائق البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها	الاستعراض الشامل، الفقرة 143؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 25؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 33		ترد المعلومات في هذا التحديث، وليس من المتوقع أن يتخذ المجلس أية تدابير إضافية.	
8	توحيد خدمات الدعم	الاستعراض الشامل، الفقرة 152؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 35		تم تقديم تحديث في إطار تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية.	تعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وسيبلغ المجلس عن التقدم المحرز في سياق تقرير الأداء السنوي الذي سيقدم إلى

الجدول 1: عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي في الاستعراض الشامل (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)

البند	المقرر	المرجع	2013	2014	2015
					المجلس في دورته السنوية للموافقة عليه.
9	العمل المشترك بين الوكالات على ترشيد إجراءات الأعمال	الاستعراض الشامل، الفقرة 153	أدرجت عمليات الترشيد على أساس "الوفاء بالغرض" في خطة الإدارة لعام 2014 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية	أدرجت عمليات الترشيد على أساس "الوفاء بالغرض" في خطة الإدارة لعام 2015 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية	
10	خدمات الدعم المشتركة	الاستعراض الشامل، الفقرة 155؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 35		تم إدراج تحديث في تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية.	تعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وسيبلغ المجلس عن التقدم المحرز في سياق تقرير الأداء السنوي الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية للموافقة عليه.
المقررات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2013					
11	توحيد طرق الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل في تقرير الأداء السنوي	المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 5		وافق المجلس في دورته السنوية على تقرير أول أداء سنوي تضمن معلومات عن الاستعراض الشامل.	سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية، تقرير الأداء السنوي الثاني المتضمن معلومات عن الاستعراض الشامل للموافقة عليه.
12	تبسيط تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل	المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 7		أدرج ذلك في تقدير إمكانية تقييم الخطة الاستراتيجية، كما ورد في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2015 والتي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.	عند الانتهاء من تقدير إمكانية التقييم، ستدرج التقييمات ذات الصلة في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2016 والتي ستقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية للموافقة عليها.
13	الإبلاغ عن التقدم المحرز بخصوص تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة في البلدان الراغبة في اعتماد مبادرة توحيد الأداء	المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 23؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 32		قدمت المديرة التنفيذية معلومات محدثة في ملاحظاتها الافتتاحية للدورة العادية الأولى. وأدرجت معلومات عن ذلك في تقرير الأداء السنوي	سيرد تحديث في تقرير الأداء السنوي الذي سيقدم إلى المجلس في الدورة السنوية للموافقة عليه.

الجدول 1: عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي في الاستعراض الشامل (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)					
البند	المقرر	المرجع	2013	2014	2015
				الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية.	
14	تبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال	المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 32؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 35			تعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وسيبلغ المجلس عن التقدم المحرز في سياق تقرير الأداء السنوي الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية للموافقة عليه.
المقررات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014					
	المقرر	المرجع	التدابير المتخذة		
15	الإبلاغ عن بناء القدرات الوطنية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 21	سترد المعلومات في تقرير الأداء السنوي لعام 2014 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه. وسيتم إجراء تقييم وستعرض النتائج على المجلس في عام 2016.		
مقررات بخصوص الاستعراض الشامل جرى تحديثها بقرارات لاحقة اتخذها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولم تعد بحاجة إلى انخراط المجلس مباشرة فيها					
16	تعريف التكاليف التشغيلية	الاستعراض الشامل، الفقرة 159؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 36	يجري رصد التقدم من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.		
17	الإبلاغ عن النتائج على مستوى المنظومة	الاستعراض الشامل، الفقرة 169؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013، الفقرة 34؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014، الفقرة 40	تقوم الأمانة، كجزء من استعراضها لإجراءات الأعمال، بتقييم جميع متطلبات الإبلاغ على المستوى القطري، بما في ذلك الأطر المشتركة بين الوكالات، بغية تحديد التكاليف وحالات الازدواج والثغرات. كما تساهم الأمانة في أطر الإبلاغ على مستوى المنظومة ككل عن تنفيذ الاستعراض الشامل وستواصل مساهمتها في تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضع.		

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
المقررات الصادرة عن الاستعراض الشامل	
البند 1: توسيع قاعدة المانحين	
الفقرة 35 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توافي مجالس إدارتها في الدورة العادية الأولى لعام 2014 بمعلومات عما اتخذته من تدابير عملية للتشديد على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة عدد البلدان والجهات الشريكة التي تقدم مساهمات مالية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقليص اعتماد الجهاز على عدد محدود من الجهات المانحة وعن التقدم المحرز في زيادة قاعدة الجهات المانحة، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛
الفقرة 14 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يعرب عن أسفه لعدم تنفيذ الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة 226/67 فيما يتعلق باتخاذ تدابير عملية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة ويطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي لم توافِ دورة مجالس إداراتها لعام 2014 بمعلومات عما تتخذه من تدابير عملية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة عدد البلدان والجهات الشريكة التي تقدم مساهمات مالية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقليص اعتماد الجهاز على عدد محدود من الجهات المانحة على أن تفعل ذلك، كما يشجع الوكالات المتخصصة التي لم تفعل ذلك بعد على القيام بذلك؛
التدابير المتخذة	يعتبر توسيع قاعدة المانحين أولوية لدى الأمانة. وفي عام 2014، بذلت الجهود للعمل مع الحكومات المضيفة على تأمين تمويل العمليات في بلدانها. كما سعى **البرنامج** للحصول على التمويل من مانحين جدد – من الحكومات والقطاع الخاص معاً – بما في ذلك لأغراض الاستجابة لحالات الطوارئ الكبيرة. وتواصل الأمانة العمل مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي؛ وفي عام 2014، تم الحصول على تمويل من تلك المصادر استجابة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولآثار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. ونظراً لأن مساهمات هذه المؤسسات تمر عادة عن طريق الحكومات المضيفة، فإنها لا تظهر كمساهمات من المانحين في إحصاءات **البرنامج**؛ وقد انخرط المجلس في جهود الأمانة لتوسيع قاعدة المانحين خلال السنتين الماضيتين، وهو على اطلاع على هذه الجهود. وقد وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2013 على استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد (2013-2017). وأدرجت المديرة التنفيذية تحديثاً عن التدابير المتخذة لتوسيع قاعدة المانحين في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس في دورته العادية الأولى عام 2014. ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2014 على استراتيجية **البرنامج** الجديدة للشراكة المؤسسية (2014-2017) وهي تدعو إلى توسيع قاعدة المانحين. كما أدرجت المديرة التنفيذية تحديثاً عن التدابير المتصلة بذلك أثناء تقديمها لتقرير الأداء السنوي لعام 2013 إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2014. وعلى غرار تقرير الأداء السنوي لعام 2013، ستتضمن تقارير الأداء السنوي في المستقبل معلومات عن هذا الموضوع.
البند 2: الكتلة الحرجة	
الفقرة 39 - الاستعراض الشامل	تكرر تأكيد الأثر الإيجابي الذي قد يحدثه تحديد مستوى الكتلة الحرجة للموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وتطلب إلى الصناديق والبرامج تعريف المبادئ المشتركة لمفهوم مستوى الكتلة الحرجة للموارد الأساسية الذي قد يشمل مستوى الموارد المتاحة بقدر كاف لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتحقيق النتائج المتوقعة في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتنظيمية والبرنامجية، وتقديم مقترحات محددة إلى مجالس إدارتها بحلول نهاية عام 2013، بهدف اتخاذ قرار بشأنها في عام 2014؛

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
الفقرة 15 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يؤكد من جديد الفقرة 39 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من التقارير الدورية، استنادا إلى المعلومات التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام 2014 عن التقدم المحرز في استحداث مفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية؛
الفقرة 15 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يعرب أيضا عن أسفه لعدم تنفيذ الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة 226/67 فيما يتعلق بالكتلة الحرجة للموارد الأساسية ويكرر طلبه إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تحدد المبادئ المشتركة لمفهوم الكتلة الحرجة للموارد الأساسية الذي قد يشمل مستوى الموارد الكافية لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتحقيق النتائج المتوقعة في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتنظيمية والبرنامجية، بالتشاور مع الدول الأعضاء وتقديم مقترحات محددة في عام 2014 بهدف اتخاذ قرار بشأنها في عام 2014؛
الفقرة 5 – الجمعية العامة	تشير إلى القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها 226/67 بشأن عدم إحراز الهيئات الإدارية لتقدم في تطوير وتفعيل مفهوم "الكتلة الحرجة" للموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، والذي جرى تأكيده في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2013، وتلاحظ أن الصناديق والبرامج لم تقدم مقترحات محددة في هذا الشأن إلى هيئات إدارتها على النحو المطلوب في عام 2013، وتطلب من الصناديق والبرامج اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل البت في هذه المسألة في عام 2014، بناء على أحكام القرار 226/67؛
التدابير المتخذة	يختلف الإطار المالي **للبرنامج** اختلافاً كبيراً عن الأطر المالية للصناديق والبرامج الأخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة: فهو لا يميز صراحة بين الموارد "الأساسية" و"غير الأساسية". وفي أعقاب مشاورات مع أعضاء المجلس أثناء استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة عام 2014، قررت الأمانة أن الشواغل المرتبطة بمفهوم الكتلة الحرجة للموارد الأساسية، من قبيل الدعم المتبادل بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، لا تنطبق على **البرنامج**. وقدمت حصيلة هذه المشاورات في الوثيقة "أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**"، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014.
البند 3: الحوار المنظم بشأن كيفية تمويل النتائج الخاصة بالتنمية	
الفقرة 46 - الاستعراض الشامل	تطلب في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المخصصة لأنشطة محددة والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم، مما يوسع قاعدة الجهات المانحة ويعزز كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛
الفقرة 13 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يؤكد من جديد طلب الجمعية العامة إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بعقد حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديد للكيانات المعنية؛

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
الفقرة 17 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يشير إلى الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 226/67 الموجه إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة والذي يدعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة مع الدول الأعضاء خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية التي يتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات المعنية، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد غير الأساسية والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتحسين كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛
التدابير المتخذة	تقدم خطة إدارة **البرنامج** تفاصيل الاحتياجات التشغيلية للسنة المقبلة. وتقدّم الأرقام الأولية إلى المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية، التي تجري غالباً قبل عدة أشهر من تقديم خطة الإدارة إلى المجلس في دورته العادية الثانية للموافقة عليها. ويتيح ذلك للمجلس فرصاً متعددة للتشاور حول الاحتياجات المتوقعة.
البند 4: اعتماد أطر استرداد التكاليف بالكامل	
الفقرة 53 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها اعتماد أطر لاسترداد التكاليف بحلول عام 2013 على أن يتم تنفيذها بشكل كامل في عام 2014، استنادا إلى المبدأ التوجيهي الذي ينص على استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة، والأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية يتم في إطاره توفير الحوافز، بطرق منها إرساء معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف، مع مراعاة اختلاف حجم وطبيعة الأموال من أجل زيادة تمويل الأنشطة الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ والاستعانة بالمساهمات المخصصة لأنشطة محددة وتخصيصها لأنشطة أعم، بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارة كل منها، وتشجع مجالس إدارة الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛
الفقرة 16 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي	يؤكد من جديد ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي، من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة المحددة، ويشير في هذا الصدد إلى الجداول الزمنية التي وافقت عليها المجالس التنفيذية وقرار المجالس التنفيذية القاضي بإجراء تقييم مستقل وخارجي في عام 2016 بشأن اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛
التدابير المتخذة	تمتثل الأمانة لهذا البند بالفعل نظراً لأن سياسة استرداد التكاليف بالكامل معمول بها. وخلال استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة، جرى استعراض سياسات وتطبيق استرداد كامل التكلفة لدى الصناديق البرامج الأخرى، وذلك كوسيلة لتقييم كفاءة نموذج **البرنامج** المالي فعاليته. وخلال عام 2014، قدم المجلس تغذية ارتجاعية مفادها أن هذا النموذج المالي يعمل جيداً وهو بسيط وشفاف وينبغي الحفاظ عليه. وبرد تلخيص الآراء في الوثيقة "أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**"، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014.
البند 5: تبسيط أدوات البرمجة	
الفقرة 119 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تبسيط أدوات وعمليات البرمجة لكل وكالة وتحقيق الاتساق بينها، بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من أجل الوفاء على نحو أفضل بالأولويات وتلبية الاحتياجات الوطنية والتصدي للتحديات وخفض تكاليف المعاملات للحكومات الوطنية والجهات المعنية الأخرى، وتطلب كذلك إلى الصناديق والبرامج أن تتشاور مع مجالس إداراتها وتزودها بالمعلومات وتتناقش معها بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول نهاية عام 2013، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
التدابير المتخذة	وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2014 على إجراء مبسط للموافقة يتألف من خطوة واحدة لأغراض البرامج القطرية.[7] وقد وافقت على إجراءات مماثلة المجالسُ التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.
البند 6: تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين	
الفقرة 128 - الاستعراض الشامل	تحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسقين المقيمين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي ضوء استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين الذي أجري مؤخرا تلبية لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 7/2011، مقترحات محددة، لينظر فيها المجلس والجمعية العامة في عام 2013، بشأن طرائق تمويل نظام المنسقين المقيمين بما يكفل للمنسقين المقيمين الحصول على الموارد اللازمة بشكل ثابت يمكن التنبؤ به لكي يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم بفعالية، دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف، وبشكل يجسد الدور الذي تسهم به كل وكالة بناء على نسبة ما تستفيد به من خدمات؛
الفقرة 20 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يلاحظ استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين، والتوصيات المنبثقة عنه والرامية إلى تحسين توفير الموارد والدعم لنظام المنسقين المقيمين اعتماداً على ترتيب لتقاسم التكاليف بين جميع الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويطلب في هذا الصدد إلى هيئات الإدارة المعنية النظر في التوصية الداعية إلى اعتماد ترتيب لتقاسم التكاليف، ورهناً بالموافقة عليه، تنفيذه في عام 2014، لضمان أن يكون للمنسقين المقيمين ما يلزم من موارد قارة ويمكن التنبؤ بها للوفاء بولاياتهم بفعالية، دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية؛
التدابير المتخذة	أدرجت حصة **البرنامج** من هذه التكاليف لعام 2014 (540 257 1 دولاراً أمريكياً) في خطة الإدارة لعام 2014، ووافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2013. وأدرجت حصة **البرنامج** عن عام 2015 (554 301 1 دولاراً أمريكياً) في خطة الإدارة لعام 2015، ووافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014.
البند 7: استعراض وثائق البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها	
الفقرة 143 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي الخيارات المتاحة لاستعراض وثائق البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها في البلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" وأن يقدم توصيات ملائمة لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بحلول عام 2013؛
الفقرة 25 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يلاحظ مع القلق أن الخيارات المتاحة لاستعراض وإقرار وثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء"، على النحو المطلوب في الفقرة 143 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لم تقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2013، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتشاور الكامل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تستخدم طريقة وثائق البرامج القطرية المشتركة، لضمان معالجة هذه المسألة بالكامل في الدورة الموضوعية للمجلس في عام 2014؛

(7) WFP/EB.1/2014/11-B

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
الفقرة 33 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم معلومات مستكملة إلى الدول الأعضاء عن عملية استعراض واعتماد وثائق البرامج القطرية المشتركة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية للمجلس في عام 2015؛
التدابير المتخذة	شاركت الأمانة في المشاورة غير الرسمية للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في نيويورك في 2 سبتمبر/أيلول 2014. وعرضت الوكالات نتائج استعراض للخبرات الخاصة "بوثائق البرامج القطرية المشتركة" على المستوى القطري وذلك في خمسة من بلدان "توحيد الأداء". وتوحي النتائج بأن وثائق البرامج القطرية المشتركة لم تسهم في تحقيق الاتساق أو الكفاءة أو الفعالية بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مراحل التنفيذ أو الإبلاغ أو التقييم. ومع أن هذه الوثائق قللت من تكاليف المعاملات بالنسبة لمعظم الحكومات، فإن الوكالات الأربع أبلغت عن زيادة في تكاليفها العامة وعن الحاجة إلى إطار زمني موسع لإعدادها. إضافة لذلك، لم تعتبر وثيقة البرامج القطرية المشتركة آلية شاملة من حيث الاتساق مع وكالات أخرى غير الوكالات والبرامج الأربعة. وفي عام 2013، أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات تشغيلية موحدة للبلدان التي تأخذ بمبادرة "توحيد الأداء". وبذلك انتقل التركيز من التخطيط معاً إلى التنفيذ معاً على المستوى القطري، بما في ذلك استخدام أدوات الإدارة المشتركة المستندة إلى النتائج. وقد اتضح أن الإجراءات التشغيلية الموحدة تعتبر محركاً أكثر فعالية من وثائق البرامج القطرية المشتركة فيما يتعلق بالاتساق بين وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري. على ضوء هذه التطورات، سلمت الدول الأعضاء بأن فائدة وثائق البرامج القطرية المشترك مشكوك بها. وفي حين أن هذه الوثائق تبقى أداة برنامجية خيارية فإن من المرجح أنه لن يقدم إلى المجلس إلا قلة. ولا ينتظر أن يتخذ المجلس أية تدابير أخرى.
البند 8: توحيد خدمات الدعم	
الفقرة 152 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى صناديق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه أن تواصل السعي إلى تقديم خدمات دعم ذات جودة أعلى تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لجميع البرامج القطرية، عن طريق الحد من ازدواجية المهام وخفض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات بتوحيد خدمات الدعم على المستوى القطري، إما بتفويض المهام المشتركة إلى وكالة رائدة أو بإنشاء مركز للخدمات المشتركة للأمم المتحدة أو بالاستعانة، حيثما أمكن ذلك، بمصادر خارجية لتقديم خدمات الدعم، دون المساس بنوعيتها، وأن تعمل، كل في إطار ولايته، على كفالة استخدام الوفورات التي تتحقق من الكفاءة في الأنشطة البرنامجية بهدف بناء القدرات الوطنية، وأن تبلغ مجالس إدارة كل منها بحلول نهاية عام 2014، وبشكل سنوي بعد ذلك، بما حققته من إنجازات ملموسة في هذا الصدد، وتشجع الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على القيام بذلك، وتطلب إلى الصناديق والبرامج أن تقدم في هذا الصدد خططا مشتركة لمجالسها التنفيذية خلال دوراتها العادية الأولى لعام 2014؛
الفقرة 35 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقدم خطط العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بتبسيط ممارسات تصريف الأعمال ومواءمتها إلى المجلس التنفيذي لكل منها، ويدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى إجراء استعراض واف للتقدم المحرز في مجال تبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال؛

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
التدابير المتخذة	أدرجت آخر المعلومات عن ذلك في تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية لعام 2014. إضافة لذلك، أدرج **البرنامج** استعراضاً للتكاليف والنفقات في خطة الإدارة لعام 2015 بغية تحديد سبل إعادة توجيه الموارد إلى مجالات تتطلب استثماراً مستمرا. ويشمل ذلك استكشاف مفهوم مركز الخدمة. وتعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وستقدم هذه الخطة إلى مشاورة غير رسمية ستجريها المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في 7 يناير/كانون الثاني 2015. وسيجري إبلاغ مكتب المجلس بنتائج هذه المشاورة وستقدم تحديثات في تقرير الأداء السنوي لعام 2014 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه.
البند 9: العمل المشترك بين الوكالات على ترشيد الأعمال	
الفقرة 153 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها زيادة الاستثمار في ترشيد إجراءات العمل داخل كل وكالة وتقديم خطط في هذا الصدد إلى مجالس إداراتها بحلول نهاية عام 2013، وتشجع الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على القيام بذلك؛
التدابير المتخذة	أجرى **البرنامج** ترشيداً ضمن الوكالة لإجراءات العمل وذلك كجزء من عملية "الوفاء بالغرض". وأدرجت هذه الجهود في خطة الإدارة لعام 2014 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2013. وفي عام 2014، واصلت الأمانة سعيها من أجل ترشيد إجراءات الأعمال داخل الوكالة. من ذلك مثلاً أنها استعرضت مؤخراً التكاليف والنفقات لتحديد سبل إعادة توجيه الموارد نحو مجالات تتطلب استثمارات متواصلة؛ كما انخرطت في دراسة جدوى لمفهوم مركز الخدمة. وتنعكس هذه الأنشطة في خطة الإدارة لعام 2015 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014.
البند 10: خدمات الدعم المشتركة	
الفقرة 155 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، خططا لإقامة خدمات دعم مشتركة على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر، استنادا إلى مجموعة موحدة من الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر، في مجموعة من المجالات الوظيفية تضم الشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية والمشتريات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإدارية الأخرى، كي يستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوافق عليها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة بحلول نهاية عام 2014، بهدف تنفيذها بحلول عام 2016؛
الفقرة 35 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقدم خطط العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بتبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال ومواءمتها إلى المجلس التنفيذي لكل منها، ويدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى إجراء استعراض واف للتقدم المحرز في مجال تبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال ومواءمتها؛

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
التدابير المتخذة	أدرجت آخر المعلومات عن ذلك في تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية لعام 2014. وتشمل الإجراءات التشغيلية الموحدة بالنسبة للبلدان الراغبة في اعتماد مبادرة "توحيد الأداء" وضع استراتيجيات عمليات مشتركة على المستوى القطري. وتعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وستقدم هذه الخطة إلى مشاورة غير رسمية ستجريها المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في 7 يناير/كانون الثاني 2015. وسيجري إبلاغ مكتب المجلس بنتائج هذه المشاورة وستقدم تحديثات في تقرير الأداء السنوي لعام 2014 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه.
المقررات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2013	
البند 11: توحيد طرق الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل في تقرير الأداء السنوي	
الفقرة 5 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدمج التقارير السنوية التي تقدمها حاليا عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في التقارير التي تقدمها عن تنفيذ خططها الاستراتيجية وأن توافي مجالسها التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحليل واف، بطرق منها اختيار واستخدام مؤشرات مشتركة تتسق تماما مع إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لضمان تنفيذه على نحو تام؛
التدابير المتخذة	في عام 2013، وافق كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة على قرار يدمج الإبلاغ السنوي الذي يقوم به **البرنامج** ضمن إبلاغه عن الخطة الاستراتيجية؛ ويتم الاضطلاع بذلك من خلال تقرير الأداء السنوي. وقام كل من **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتماد المؤشرات المشتركة المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الشامل وأدرجوها في أطر النتائج الاستراتيجية والإدارية لديهم. وتشكل المؤشرات المشتركة عنصراً هاماً من الإبلاغ المتكامل عن تنفيذ الاستعراض الشامل اعتباراً من عام 2014. وسيقدم تقرير الأداء السنوي، بعد موافقة المجلس عليه في دورته السنوية لعام 2014، إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذين سينعقدان في ديسمبر/كانون الأول 2014 وفبراير/شباط 2015 على التوالي.
البند 12: تبسيط تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل	
الفقرة 7 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يدعو المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة إلى النظر في إدماج تقارير تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقارير تقييم خططها الاستراتيجية؛
التدابير المتخذة	سيدرج هذا التقييم في تقدير الخطة الاستراتيجية، والوارد في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2015 التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014. عقب إنهاء التقدير، ستدرج التقييمات اللازمة في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2016 التي ستقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2015 للموافقة عليها.
البند 13: الإبلاغ عن التقدم المحرز بخصوص تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة في البلدان الراغبة في اعتماد مبادرة توحيد الأداء	
الفقرة 23 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يرحب بوضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد مبادرة "توحيد الأداء"، ويطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تنفّذ الإجراءات التشغيلية الموحدة بصورة كاملة ومتسقة بحلول

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
	نهاية عام 2013 ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة على القيام بالشيء نفسه، وأن تقدم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية إلى الاجتماع الأول لمجلس إدارة كل منها في عام 2014؛
الفقرة 32 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يرحب بوضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان التي تعتمد مبادرة "توحيد الأداء" طوعيا، ويطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة بصورة كاملة ومتسقة، بما في ذلك خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالمقر، وأن تقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في هذا الصدد في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة كل منها، ويشجع بقوة الوكالات المتخصصة على أن تقوم بذلك؛
التدابير المتخذة	قدمت المديرة التنفيذية تحديثاً عن التقدم المحرز في سياق الملاحظات الافتتاحية في الدورة العادية الأولى. كما تضمن تقرير الأداء السنوي لعام 2013 الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية لعام 2014، تحديثاً عن هذا الموضوع. وقد وزعت الأمانة الإجراءات التشغيلية الموحدة على المديرين في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وتم تحديث توجيه البرمجة وفقاً لذلك. وستدرج تحديثات أخرى في تقرير الأداء السنوي لعام 2014، الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه، وفي تقارير الأداء السنوية في المستقبل حسب الاقتضاء.
البند 14: تبسيط تنسيق ممارسات الأعمال	
الفقرة 32 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يدعو المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى القيام سنويا، اعتباراً من عام 2014، باستعراض التقدم المحرز في تبسيط أساليب العمل ومواءمتها، بما في ذلك ربما من خلال الآلية غير الرسمية للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، وإتاحة المحاضر الموجزة للمداولات للمجلس والجمعية العامة؛
الفقرة 35 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقدم خطط العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بتبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال ومواءمتها إلى المجلس التنفيذي لكل منها، ويدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى إجراء استعراض واف للتقدم المحرز في مجال تبسيط وتنسيق ممارسات الأعمال ومواءمتها؛
التدابير المتخذة	تعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على صياغة خطة عمل مشتركة بخصوص ممارسات الأعمال. وستقدم هذه الخطة إلى مشاورة غير رسمية ستجريها المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في 7 يناير/كانون الثاني 2015. وسيجري إبلاغ مكتب المجلس بنتائج هذه المشاورة وستقدم تحديثات في تقرير الأداء السنوي لعام 2014 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه.
المقررات المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2014	
البند 15: الإبلاغ عن بناء القدرات الوطنية	
الفقرة 21 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يطلب إلى الصناديق والبرامج التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تنظر في النتائج والملاحظات المتصلة بنقص القدرات الوطنية الذي أكدت البلدان المستفيدة من البرامج مرارا ضرورة معالجته من خلال العمل في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
	واستخدامها، وأن تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها في عام 2015 تتضمن توصيات بشأن التنفيذ في هذا الصدد، كما يدعو الوكالات المتخصصة إلى القيام بمثل ذلك؛
التدابير المتخذة	كان المجلس قد وافق في دورته العادية الثانية لعام 2009 على سياسة **البرنامج** بخصوص تنمية القدرات،[8] ولا تزال هذه السياسة ترشد عمل الأمانة في هذا المجال. وستتناول الخطوط التوجيهية الداخلية بشأن المساعدة التقنية وتعزيز القدرة على إنهاء الجوع، والتي ستصدر قريبا، عناصر تنمية القدرات التي طرحت في الاستعراض الشامل. وستدرج المعلومات في تقرير الأداء السنوي لعام 2014 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2015 للموافقة عليه. ويخطط مكتب التقييم للاضطلاع بتقييم لأنشطة **البرنامج** في مجال تنمية القدرات خلال السنتين القادمتين وسيقدم استنتاجاته إلى المجلس في 2016.
مقررات بخصوص الاستعراض الشامل جرى تحديثها بقرارات لاحقة اتخذها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولم تعد بحاجة إلى انخراط المجلس مباشرة فيها	
البند 16: تعريف التكاليف التشغيلية	
الفقرة 159 - الاستعراض الشامل	تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بحلول مطلع عام 2014 مقترحا بخصوص وضع تعريف موحد للتكاليف التشغيلية ونظام مشترك وموحد لمراقبة التكاليف يراعي على النحو الواجب اختلاف أساليب العمل بين الكيانات، كي تبت المجالس التنفيذية في هذه المسألة؛
الفقرة 36 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى أن تقدم في عام 2014 معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو وضع مقترح بشأن التعريف الموحد للتكاليف التشغيلية والنظام المشترك والموحد لمراقبة التكاليف، بحيث تراعي على النحو الواجب اختلاف نماذج تصريف أعمالها، لكي يبت في هذه المسألة في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2016؛
التدابير المتخذة	يجري رصد التقدم من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.
البند 17: الإبلاغ عن النتائج على مستوى المنظومة	
الفقرة 169 - الاستعراض الشامل	تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يصوغ نهجا أقوى وأكثر إحكاما واتساقا يركز على النتائج في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، وأن يبلغ به المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام 2013، بحيث يتم بحلول عام 2014 الأخذ بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، وتدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية إلى الدخول في حوار يركز على كيفية الموازنة بأكثر الطرق فعالية بين ضرورة الإبلاغ عن النتائج على جميع المستويات على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ القائمة في كل وكالة، مع مراعاة التحديات التي تعترض وضع أطر للنتائج تجسد مساهمة الأمم المتحدة في النتائج التي تحققها البلدان في مجال التنمية؛

[8] WFP/EB.2/2009/4-B

الجدول 2: تحديث عن التنفيذ	
الفقرة 34 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013	يكرر الطلب الوارد في الفقرة 169 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والموجه إلى الأمين العام ليصوغ نهجاً أقوى وأكثر إحكاماً واتساقاً يركز على النتائج في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، وأن يبلغ به المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام 2013، بحيث يتم بحلول عام 2014 الأخذ بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، ويدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية إلى الدخول في حوار يركز على كيفية الموازنة بأكثر الطرق فعالية بين ضرورة الإبلاغ عن النتائج على جميع المستويات على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ القائمة في كل وكالة، مع مراعاة التحديات التي تعترض وضع أطر للنتائج تجسد مساهمة الأمم المتحدة في النتائج التي تحققها البلدان في مجال التنمية؛
الفقرة 40 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يلاحظ مع القلق أنه لم تقدم تقارير شاملة إلى المجلس في عام 2013 عن التقدم المحرز نحو وضع نهج أقوى وأكثر إحكاما واتساقا يركز على النتائج في الأنشطة التي يضطلع بها من أجل التنمية، بحيث يؤخذ في عام 2014 بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط لتحقيق النتائج على نطاق الجهاز ورصدها وقياسها والإبلاغ عنها، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام 2015، وذلك في إطار تقاريره المنتظمة؛
التدابير المتخذة	تقوم الأمانة، كجزء من استعراضها لإجراءات الأعمال، بتقييم جميع متطلبات الإبلاغ على المستوى القطري، بما في ذلك الأطر المشتركة بين الوكالات، بغية تحديد التكاليف وحالات الازدواج والثغرات. وسيُسترشد بنتائج ذلك في تصميم مزيد من تعزيزات الإبلاغ عن النتائج في المنظومة ككل على المستوى المحلي، كما ستسهم تلك النتائج في الجهود الأخرى على نطاق المنظومة في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، تواصل الأمانة مساهمتها في أطر الإبلاغ على مستوى المنظومة ككل عن تنفيذ الاستعراض الشامل كما ستواصل مساهمتها في تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع.

الجدول 3: تحديث عن المساواة بين الجنسين	
الاستعراض الشامل 81	تطلب إلى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي زيادة الاستثمار في تحقيق النتائج والنواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة بقدر كبير وزيادة التركيز عليها في البرامج المشمولة بإطار الأمم المتحدة للتنمية؛
التدابير المتخذة	في عام 2014، جرى تدريب موظفي الرصد في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية على جمع وتحليل مؤشرات النواتج والحصائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
الاستعراض الشامل 82	تهيب بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي النظر في دور الرجال والفتيان في سياسات تعميم مراعاة المنظور المراعي لنوع الجنس؛
التدابير المتخذة	تعمل الأمانة على ضمان إدراج الاحتياجات المتباينة للرجال والفتيان في السياسة الجديدة الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وستضع الأمانة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريباً إضافياً على الخصائص الرجولية والأدوار الجنسانية، وسيتم تجريب ذلك في أواخر عام 2014.
الاستعراض الشامل 83	تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي توسيع نطاق استخدام مؤشرات الأداء التي حددتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (''السجل'') وتعزيز استخدامها كأداة للتخطيط وإعداد التقارير فيما يتصل بتقييم فعالية تعميم مراعاة المنظور المراعي لنوع الجنس لكي تستخدمها الأفرقة القطرية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
التدابير المتخذة	بدأت الأمانة في جرد استخدام بطاقة المساواة بين الجنسين كأداة في التخطيط والإبلاغ. وتشجع جميع المكاتب القطرية بقوة على الترويج لاستخدام بطاقة درجات المساواة بين الجنسين ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها.
الاستعراض الشامل 84	تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على إرساء قدر أكبر من المساءلة في مجال المساواة بين الجنسين في عمليات التقييم التي تجريها الأفرقة القطرية، عن طريق إدماج المنظورات المراعية لنوع الجنس في تلك العمليات؛
التدابير المتخذة	تم في عام 2013 تحديث نظام ضمان جودة التقييم لدى **البرنامج** لكي يغطي المساءلة في المجال الجنساني وقد استخدم طوال عام 2014، بما في ذلك استخدام مؤشرات تقييم الأداء الواردة في بطاقة الدرجات. وستدرج تدابير تحسين المساءلة في المجال الجنساني في التقييمات التي تجريها أفرقة الأمم المتحدة القطرية (التقييمات اللامركزية) في إطار المعايير والتوجيهات الجديدة المتعلقة بالتقييمات اللامركزية، والتي ستوضع عام 2015.
الاستعراض الشامل 85	تحث جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كل في إطار ولايته، على تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية المراعية لنوع الجنس من خلال آليات التنسيق القائمة على الصعيد القطري وبالمشاركة، عند الاقتضاء، مع الكيانات الأخرى المعنية والجهات الوطنية المعنية؛
التدابير المتخذة	تقوم الأمانة بإعادة النظر في دليل توجيه البرامج لضمان تعميم المنظور الجنساني في جميع الأنشطة التنفيذية. وفي عام 2015، ستقوم الأمانة بإعداد استراتيجية لتنمية القدرات على معالجة الثغرات في التعميم الجنساني.
الاستعراض الشامل 88	تهيب بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي اكتساب الخبرة التقنية الكافية لتعميم مراعاة المنظور المراعي لنوع الجنس في تخطيط البرامج وتنفيذها من أجل كفالة معالجة الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس بشكل منهجي، والاعتماد في هذا الصدد على الخبرة المتاحة في المسائل المتعلقة بنوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساعدة في عملية إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من الأطر المتعلقة ببرامج التنمية؛

الجدول 3: تحديث عن المساواة بين الجنسين	
التدابير المتخذة	ستتناول هذا المطلب دورة تعلم الكتروني وضعت بالتعاون مع مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية. وسينتهي العمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على تقدير لقدرات جميع الموظفين في مجال المساواة بين الجنسين. وسيُسترشد بالنتائج في استراتيجية تنمية القدرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وفي تصميم التدريب، بما في ذلك التحليل الجنساني.
الاستعراض الشامل 89	تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك وكالاته وصناديقه وبرامجه، كل في إطار ولايته التنظيمية ووفقا للقواعد والأنظمة القائمة، مواصلة التعاون لتعزيز تعميم مراعاة المنظور المراعي لنوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها كفالة أن توفر آليات المساءلة المختلفة القائمة في منظومة الأمم المتحدة قدرا أكبر من الاتساق والدقة والفعالية في رصد النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتقييمها والإبلاغ عنها وعن تتبع الموارد المخصصة للمسائل المتعلقة بنوع الجنس والنفقات المتكبدة في هذا المجال، بوسائل منها العمل على استخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين، حسب الاقتضاء، وتشجيع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستعانة بآليات المساءلة في المسائل المتعلقة بنوع الجنس لمساعدتها في أداء مهامها وتعزيز هذا الأداء على الصعيد القطري؛
التدابير المتخذة	تشمل خطة الإدارة لعام 2015 المقدمة إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014 للموافقة عليها مخصصاً للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ومن المزمع إجراء تقدير للإنفاق الفعلي على الترويج للمساواة بين الجنسين قبل نهاية عام 2015. كما تعمل الأمانة على ضمان تعزيز رصد النتائج الجنسانية والإبلاغ عنها في أدوات المساءلة الموجودة الخاصة بالأداء.
الاستعراض الشامل 90	تشجع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على جمع بيانات قابلة للمقارنة مصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها ونشرها بصورة منتظمة ومنهجية للاسترشاد بها في البرمجة على الصعيد القطري، ودعم أنشطة إعداد الوثائق على صعيد المنظمة وعلى الصعيد القطري، مثل الأطر الاستراتيجية والبرنامجية والأطر القائمة على النتائج، ومواصلة صقل أدواتها المستخدمة لقياس التقدم المحرز والأثر المترتب على ذلك؛
التدابير المتخذة	جرى في عام 2014 تجريب التقديرات المخصصة بالمساواة بين الجنسين، على سبيل الحصر،في تشاد والكاميرون. والمناقشات جارية ضمن الأمانة حول ضمان تعميم المنظور الجنساني في أدوات تقدير الأمن الغذائي.
الاستعراض الشامل 91	تهيب بمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تواصل، في إطار ولاياتها التنظيمية، تحسين آلياتها المؤسسية للمساءلة وأن تدرج النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والمؤشرات التي تراعي نوع الجنس في أطرها الاستراتيجية؛
التدابير المتخذة	يجري رصد حصائل النتائج والمؤشرات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وإدراجها في أطر **البرنامج** الاستراتيجية.
الاستعراض الشامل 92	تهيب أيضا بمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل منظومة الأمم المتحدة على المستويات المركزية والإقليمية والقطرية في المناصب المؤثرة في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، بما في ذلك التعيين في وظائف المنسقين المقيمين وغيرها من وظائف الرتب العليا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل المرأة من البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة البلدان النامية، ومراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل؛

الجدول 3: تحديث عن المساواة بين الجنسين	
التدابير المتخذة	حتى سبتمبر/أيلول 2014، كانت نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف فنية دولية 40.3 في المائة. وفي دورة المجلس السنوية لعام 2014، التزمت المديرة التنفيذية بتحقيق الهدف المتمثل بنسبة 65 في المائة للنساء بين الموظفين الجدد في التعيينات برتبة ف-1 إلى ف-3. وفي عملية الترقيات الدولية لعام 2013، بلغت نسبة النساء 54.1 في المائة من مجموع الترقيات الممنوحة. إضافة لذلك، أجريت دورتان تدريبيتان تستهدفان النساء القياديات عن طريق برنامج إنسبيرا (Inspira) لتنمية القيادات في عام 2013. ويشمل نظام تقييم الأداء لجميع الموظفين برتبة ف-5 وما فوقها ناتجاً متوقعاً يتمثل في المساهمة في هدف المنظمة البالغ 50 في المائة كنسبة للتعادل بين الجنسين في التوظيف.
الفقرة 30 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2014	يرحب بالجهود التي تبذلها الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويطلب إلى الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي لم تقم بعد بتسريع الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل بهدف ضمان امتثال جميع الكيانات المعنية إلى معايير الأداء المتعلقة بها القيام بذلك بحلول عام 2017؛
التدابير المتخذة	التزمت الأمانة بالوفاء بجميع معايير المؤشرات الخمسة عشر والمتعلقة بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحلول ديسمبر/كانون الأول 2014، وبتجاوزها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2016، أي قبل الموعد النهائي بسنة. وقد قدمت الأمانة حتى الآن تقريرين (لعامي 2012 و2013) يبديان تحسناً تدريجيا.